بنوك تحت الضغط

اختبارات القدرة على تحمل الضغوط تقيِّم قدرة البنوك بمحاكاة أدائها في سيناريوهات اقتصادية بالغة الشدة

هيروكو أورا وليليانا شوماخر

تتضمن زيارة طبيب القلب غالبا اختبارا للقدرة على تحمل الجهد. فمراقبة الأنشطة الروتينية لا تكفي لتحديد صحة المريض؛ ولذلك يطلب الطبيب إلى المريض أن يمشي أو يعدو على جهاز المشي/العدو أو يستخدم بدالات عجلة ثابتة إلى أن تتلاحق أنفاسه بسرعة، لأن تشخيص بعض مشكلات القلب يكون أسهل عندما يعمل القلب بجهد أكبر وبنبضات أسرع. وقد لا تظهر على المريض أي علامات أو أعراض للمرض عندما يكون في وضع الراحة، ولكن يتعين أن يعمل القلب بجهد أكبر خلال التمرين فيحتاج بالتالي إلى قدر أكبر من الدم والأكسجين. فإذا أشار القلب إلى أنه لا يحصل على قدر كاف من الدم أو الأكسجين، فيمكن أن يساعد ذلك الطبيب على تحديد مشكلات محتملة.

ويحدث شيء مشابه لذلك عندما يُجري الاقتصاديون للبنوك، التي تمثل عصب عمل الاقتصاد، اختبارات للقدرة على تحمل الضغوط. وتكون الغاية من هذه الاختبارات تحديد البنوك التي تعاني من مشكلات وإصلاحها، والحد من احتمالات حدوث أزمة مصرفية. فوقوع أزمة مصرفية – لدى إعسار عدة بنوك أو انعدام قدرتها على سداد المدفوعات دون تأخير – يؤدي إلى إرباك الاقتصاد بالحد من إمكانية النفاذ إلى القروض طويلة الأجل أو السيولة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها. ويؤثر ذلك بدوره على النمو وتوظيف العمالة، وعلى سبل عيش الأشخاص في نهاية الأمر.

وللحد من مخاطر وقوع أزمة مصرفية تربك الاقتصاد، يتعين تحديد مواطن الضعف لدى البنوك في وقت لا يزال يكون فيه متسع لتصحيحها. ولكن، مثلما هي حالة قلب الإنسان، ربما لا تكون مواطن الضعف الكامنة في المؤسسات المالية بادية بمجرد النظر إلى أدائها السابق حين يكون الاقتصاد يعمل بسلاسة وبدون مشكلات ضاغطة. ولتقييم سلامة البنوك تقييما سليما، يتم إخضاعها لاختبارات للقدرة على تحمل الضغوط تؤدي عمليات افتراضية لقياس أدائها في ظل سيناريوهات اقتصادية كلية ومالية بالغة الشدة – مثل حدوث ركود حاد أو جفاف أسواق التمويل.

وتُعنى اختبارات القدرة على تحمل الضغوط غالبا بتقييم جانبين من وضع البنك، هما الملاءة والسيولة، لأن وجود مشكلات في أحدهما يمكن أن يتسبب في خسائر ضخمة ويؤدي في نهاية المطاف إلى وقوع أزمة مصرفية. وتقاس ملاءة المؤسسة بالفرق بين أصولها وديونها. فإذا كانت قيمة أصولها تتجاوز ديونها، فإنها تكون ذات ملاءة – أي يكون لديها رأسمال سهمي موجب (راجع الجدول). إلا أن استمرار قيمة كل من الأصول والخصوم يعتمد على التدفقات النقدية المستقبلية، التي تعتمد بدورها على الأوضاع الاقتصادية والمالية المستقبلية. وحتى تكون للمؤسسة ملاءة، يتعين أن تحتفظ بحد أدنى من رأس المال السهمي الموجب الذي يمكنه استيعاب الخسائر إذا ما وقعت صدمة، مثل حدوث ركود، تتسبب في عجز العملاء عن سداد قروضهم. وربما يلزم المؤسسة أن تحتفظ برأسمال يزيد حتى على هذا الحد الأدنى لضمان استمرار ثقة مصادر تمويل البنك (مثل المودعين أو مستثمري الجملة) والحصول على التمويل بتكلفة معقولة.

ويعنى اختبار الملاءة من اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بتقييم ما إذا كان لدى المنشأة المعنية رأسمال كاف لاستمرار ملاءتها في بيئة مفترضة من التحديات الاقتصادية الكلية والمالية. وهو يقدر أرباح البنك وخسائره والتغيرات التي تطرأ في قيمة أصوله في ظل السيناريو المعاكس. وتكون عوامل المخاطر في الغالب خسائر محتملة نتيجة لعدم قدرة المقترضين عن السداد (مخاطر الائتمان)؛ وخسائر من الأوراق المالية

عرض مبسط للميزانية العمومية للبنوك			
الأصول		الخصوم	
النقد ومعادل النقد		قروض من البنك المركزي	
أصول سوق المال	الإقراض بين البنوك	خصوم سوق المال	الاقتراض بين البنوك
	اتفاقات إعادة الشراء (الريبو)		اتفاقات إعادة الشراء (الريبو)
	شهادات الإيداع		شهادات الإيداع
الأوراق المالية	المحتفظ بها للمتاجرة	ودائع العملاء (المؤسسات المالية، والقطاع العام، وقطاع الشركات، وقطاع الأسر المعيشية)	
	أسهم وديون متاحة للبيع	الاقتراض طويل الأجل	
	أوراق مالية محتفظ بها لحين بلوغ أجل الاستحقاق	أدوات الدين	
قروض مقدمة للعملاء (المؤسسات المالية، والقطاع العام، وقطاع الشركات، وقطاع الأسر المعيشية)		المشتقات	
المشتقات		الاقتراض الآخر	
أصول أخرى		رأس المال السهمي	
البنود غير المدرجة في الميزانية المشتقات المطالب الاحتمالية (خطوط الائتمان، الضمانات، الضمانات (الضمنية) للوحدات محددة الغرض) التوريق وانكشافات إعادة التوريق			

نتيجة لتغييرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الملكيات العقارية (مخاطر السوق)؛ وارتفاع تكاليف التمويل نتيجة نقص ثقة المستثمرين في جودة أصول البنك (مخاطر السيولة).

وتقاس الملاءة بنسب رأس المال المختلفة، التي غالبا ما تستند إلى متطلبات تنظيمية. ويقال إن فرادى المؤسسات، أو النظام ككل، اجتازت الاختبار أو أخفقت فيه تبعا لما إذا كانت نسبة رأس المال تظل أعلى من مستوى حدي مقرر سلفا، يسمى الحد الأدنى لمعدل العائد، أثناء سيناريو الضغوط. وغالبا ما تتقرر هذه المعدلات عند مستوى الحد الأدنى الحالي للمتطلب التنظيمي، وإن كان من الممكن تحديدها بقيم مختلفة إذا بررت الظروف ذلك. (وعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون الحد الأدنى لمعدل العائد لبنك ما هو الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي الذي لا بد أن يحتفظ به حتى يحتفظ بتصنيفه الائتماني الحالي وبقدرته على النفاذ إلى التمويل؛ ويسمى الحد الأدنى للعائد القائم على السوق.)

ويعنى اختبار السيولة من اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بتقييم ما إذا كانت لدى المؤسسة القدرة على أداء مدفوعاتها في ظل أوضاع معاكسة للسوق، سواء باستخدام النقد، أو بيع أصول سائلة، أو إعادة تمويل التزاماتها. وتتسم أوضاع السوق المعاكسة بعدم القدرة على بيع الأصول السائلة بسعر معقول وبسرعة معقولة (مشكلات السيولة السوقية) أو الإخفاق في إعادة تمويل الالتزامات أو الحصول على تمويل إضافي (سيولة التمويل). وغالبا ما تكون قدرة البنك على سرعة التعهد بأصول كضمانات عاملا حاسما لاستمرار قدرته على الاحتفاظ بالسيولة في أوقات الشدة. ويكون لدى شركات الوساطة المالية، لا سيما البنوك، بحكم طبيعة عملها، تباين في آجال الاستحقاق في ميزانياتها العمومية. ذلك أن معظم خصومها، مثل الودائع أو الاقتراض من أسواق المال، تكون لها آجال استحقاق أقصر بكثير من آجال استحقاق الأصول، مثل القروض، التي يقوم البنك بتمويلها بتلك الخصوم. وفي حالة سحب مقدار كبير من الودائع أو عدم تجديده فجأة، أو تعذُر حصول البنك على أموال في أسواق التمويل بالجملة، فربما يواجه البنك نقصا في السيولة حتى وإن كان يتمتع بملاءة في الظروف الأخرى. ويكون المستهلك الذي يملك بيتا بقيمة ٢٠٠.٠٠٠ دولار مثلا، ولكن لا يملك سوى نقدية محدودة، في وضع مماثل إذا طولب بدفع فاتورة كبيرة على وجه السرعة.

وغالبا ما تكون هناك صلة وثيقة بين ضغوط السيولة وضغوط الملاءة ويصعب فض التشابك بينهما. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتحول نقص السيولة إلى مشكلة ملاءة إذا تعذر بيع الأصول أو استحال بيعها إلا بخسارة – وهو ما يسمى بيعا بخسا، بما يؤدي ربما إلى خفض قيمة الأصول عن قيمة الخصوم. ويمكن أن يترجم ارتفاع تكاليف التمويل خلال التعرض لضغوط السيولة إلى ضغوط ملاءة برفع تكلفة الخصوم. ونتيجة لذلك، يمكن أن تؤدي التصورات السوقية بشأن مشكلات الملاءة إلى نقص في السيولة نظرا لفقدان ثقة المودعين أو المستثمرين أو قيامهم بطلب أسعار فائدة أعلى من البنك.

وأحد الجوانب الأساسية لاختبار القدرة على تحمل الضغوط هو تقييم ما إذا كانت مشكلات الملاءة أو السيولة في مؤسسة ما يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى أزمة مصرفية على نطاق النظام. ويتحدد ذلك بتعريف المؤسسات المؤثرة على النظام المالي (أي المؤسسات التي يمكن أن ينشئ إخفاقها أو نقص السيولة لديها مشكلات في عدد كبير من المؤسسات الأخرى) وبتكرار قنوات انتقال المخاطر كجزء من عملية اختبارات القدرة على تحمل الضغوط. وتتسم المهمة الأخيرة بقدر كبير من التعقيد ولا يزال المزيد من البحوث بشأنها جاريا وضروريا.

نظرة إلى الماضي

بدأ صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٩ استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط باعتبارها أداة من أدوات الرقابة. إلا أن هذه الاختبارات لم تكن معروفة لدى الجمهور إلا على نطاق ضيق إلى أن وقعت الأزمة المالية العالمية واستخدمت فيها الاختبارات لاستعادة ثقة الأسواق.

وقد بدأت البنوك تستخدم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في منتصف التسعينات باعتبارها أداة داخلية لإدارة المخاطر، وإن كانت الآن أداة أكثر شمولا لتقييم المخاطر. وكانت إحدى المؤسسات التي اعتمدت هذه الاختبارات في مرحلة مبكرة بنك جي بي مورغان تشيس وشركاه، حيث استخدم طريقة القيمة المعرضة للخطر لقياس مخاطر السوق. وتقيس هذه الطريقة التغيرات التي يمكن أن تطرأ يوميا في قيمة حافظة الأوراق المالية إذا ما تعرضت أسعار الأصول لصدمة سالبة ونادرة الحدوث لا يمكن أن تحدث إلا في ١٪ (أو أقل) فقط من جميع السيناريوهات المحتملة. وكانت هذه الاختبارات المبكرة للقدرة على تحمل الضغوط تغطي عددا محدودا من عوامل مخاطر والانكشافات ولم تكن مدمجة بصورة جيدة مع الأطر الكلية لإدارة المخاطر وتخطيط العمل ورأس المال لدى المنشآت.

وعلى مدى العقدين الماضيين، بدأ عدد كبير من السلطات القُطرية في استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتحقيق السلامة

الاحترازية الكلية، التي تعنى بتحليل المخاطر على نطاق النظام إلى جانب المخاطر التي تخص كل مؤسسة على حدة (وهو ما كان الغرض الأوحد لطريقة القيمة المعرضة للخطر). وتبلغ النتائج غالبا في تقارير تقييم الاستقرار المالي للبلدان. وقد قام الصندوق أيضا بإدراج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتحقيق السلامة الاحترازية الكلية بانتظام في إطار برامج تقييم القطاع المالي لديه منذ نشأتها في عام ١٩٩٩.

وقد لفتت الأزمة المالية العالمية انتباه الجمهور إلى اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تجرى للمؤسسات المالية. وكان هناك تباين في استقبالها. فمن ناحية، انتُقدت هذه الاختبارات لعدم رصدها لكثير من مواطن الضعف التي أفضت إلى الأزمة. ومن ناحية أخرى، بعد وقوع الأزمة، أُسند إليها دورٌ جديد باعتبارها أدوات لإدارة الأزمة لتوجيه عملية إعادة رسملة البنوك والمساعدة على استعادة الثقة.

التنظيمية التقليدية. ويقر هذا المبدأ بانضباط السوق الذي تواجهه البنوك بزيادة الاعتماد على مصادر التمويل بالجملة (أي مقرضين غير المودعين لا تغطيهم نظم تأمين على الودائع ويقدمون في الغالب قروضا كبيرة). وفي العقد الماضي، بدأ عدد كبير من البنوك الدولية الاعتماد بدرجة أكبر على التمويل بالجملة قصير الأجل غير المؤمَّن عليه وبدرجة أقل على الودائع المؤمَّن عليها.

وخلال الأزمة الأخيرة، تسبب هؤلاء المقرضون – نتيجة شواغلهم بقيم الأصول وانعدام يقينهم بشأن حيازات البنوك وممارسات التقييم لديها – في إحداث صدمات سيولة لأنهم كانوا غير راغبين في الإقراض، وهو ما أدى بدوره إلى ضائقة مصرفية كبيرة. وأدى التأخير في الإقرار بشواغل المقرضين، مع وجود صعوبات سياسية في إيجاد حلول لمعالجة تلك الشواغل، إلى إطالة أمد الأزمة وتعميقها.

ويعني المبدأ ٤ ضمنا من الناحية التشغيلية أنه ينبغي استخدام رؤى السوق لتكميل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على أساس

اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ليست إلا أداة واحدة من بين أدوات كثيرة لتقييم المخاطر ومواطن الضعف الرئيسية في المؤسسات المالية أو النظم الكاملة.

وقد أتاحت اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، بوصفها أداة من أدوات إدارة المخاطر، للبلدان أن تقيّم مدى حاجة المؤسسات المالية الرئيسية فيها إلى رأسمال إضافي، ربما من الأموال العامة. وعلى وجه الخصوص، أدت عملية برنامج تقييم رأس المال الرقابي في الولايات المتحدة والعمليات التي نظمتها لجنة هيئات الرقابة المصرفية الأوروبية وهيئة البنوك الأوروبية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ إلى جذب الانتباه لأنها استخدمت هذه الاختبارات لتحديد ما إذا كانت البنوك بحاجة إلى إعادة رسملة، وجرى نشر المنهجية المفصلة المستخدمة ونتائج فرادى البنوك لاستعادة ثقة الجمهور في النظام المالي.

أفضل الممارسات

لا تستند الممارسات الراهنة في مجال اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إلى مجموعة منتظمة وشاملة من المبادئ ولكنها نشأت عن طريق التجريب والخطأ وغالبا ما تكشف عن أوجه قصور في القدرات البشرية والفنية وقدرات البيانات. ولتحسين تنفيذ هذه الاختبارات، اقترح الصندوق مؤخرا سبعة مبادئ «لأفضل الممارسات» لاختبار القدرة على تحمل الضغوط (راجع الإطار) وقدم توجيهات تشغيلية بشأن طرق تنفيذها. ويمكن أن يستخدم هذه المبادئ التوجيهية خبراء الصندوق أو أي سلطات معنية بالاستقرار المالي في أي منطقة في العالم.

وتسلط المبادئ الثلاثة الأولى الضوء على أهمية امتلاك معرفة جيدة بالمخاطر، ونماذج العمل، وقنوات انتشار المخاطر التي تواجهها المؤسسة أو النظام الخاضع للمراجعة قبل بدء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط. وتقتضي هذه المبادئ إدراج جميع المؤسسات التي يمكن أن يؤدي إخفاقها إلى إلحاق ضرر كبير بالاقتصاد (المؤسسات التي تطلق عليها عبارة المؤسسات المالية المؤثرة على النظام المالي) في عمليات الاختبار، وتكرار الآثار الانتشارية المحتملة وآليات التغذية المرتدة التي يمكن أن تزيد من حدة الصدمة الأولية. ويتحقق التكرار باستخدام نماذج اقتصادية تحاكي التفاعل بين مختلف عوامل المخاطر (مثل مخاطر الائتمان، أو مخاطر أسعار الصرف، أو مخاطر السيولة) أو بين البنوك المختلفة.

ويؤكد المبدأ ٤ على أهمية تكميل تصميم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بخصائص تبين متطلبات الأسواق وكذلك المتطلبات

معايير تنظيمية ومحاسبية. وهناك عدة طرق للقيام بذلك. وتتمثل إحدى هذه الطرق في استخدام الحدود الدنيا لمعدل العائد، أو معدل اجتياز الاختبار، على أساس تكاليف التمويل المستهدفة. وتعكس الحدود الدنيا لمعدلات العائد القائمة على النسب التنظيمية ما تعتبره الجهات التنظيمية نسبة ملاءة كافية، إلا أن تقييم السوق لملاءة بنك ما قد يكون مختلفا. ففي عالم تكون فيه الأسواق قادرة على فرض الانضباط على البنوك برفض تمويلها، يمكن أن تطلب الأسواق نسبا لرأس المال تمكنها من بلوغ تصنيف معين للمخاطر أو إبقاء تكاليف التمويل دون سقف معين، وتكون لدى البنوك حوافز لاستهداف تلك النسب.

ويمثل التأثير المحتمل لسلوك السوق على سلامة المؤسسات المالية أيضا عنصرا أساسيا في فهم المبدأ ٥، الذي يقضي بنشر اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بطريقة ذكية. ويعني «الذكاء» هنا أن تكون الاختبارات تقييمات صريحة للمخاطر وواضحة فيما يتعلق بالتغطية وأوجه القصور، وأن تتضمن نتائج معلنة، إلى جانب تدابير تعالج بصورة مقنعة أي مواطن ضعف تكشف عنها الاختبارات – بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، عمليات ضخ رأس المال. وبهذه

مبادئ اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي يقترحها صندوق النقد الدولي	
المبدأ ١	تحديد المحيط المؤسسي للاختبارات بصورة مناسبة.
المبدأ ٢	تحديد جميع قنوات انتشار المخاطر ذات الصلة.
المبدأ ٣	إدراج جميع المخاطر وهوامش الأمان المهمة.
المبدأ ٤	الاستفادة من وجهة نظر المستثمر في تصميم الاختبارات.
المبدأ ٥	إبلاغ نتائج الاختبارات بطريقة أذكى وليس بصوت أعلى.
المبدأ ٦	التركيز على مخاطر طرق المنحنى.
المبدأ ٧	الاحتراس من «البجعة السوداء».

الطريقة يمكن أن يؤدي نشر نتائج الاختبارات إلى التخفيف من حدة المشكلات الناشئة عن عدم اكتمال المعلومات أثناء فترات انعدام اليقين واستعادة ثقة السوق. وحتى في حالة اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تجرى لأغراض الرقابة خلال فترات غير الأزمات، يمكن أن يؤدي إبلاغ نتائجها إلى التوعية بالمخاطر، وتشجيع تسعير المخاطر بطريقة أكثر واقعية، وتعزيز انضباط السوق في أوقات الرخاء – وهو ما ينبغي أن يؤدي بدوره إلى تجنب التحولات المفاجئة المستقبلية في مزاج المستثمرين.

ويتسم المبدأ ٦ بطبيعة فنية: إذ يوصي منفذ الاختبار باستخدام أساليب إحصائية واقتصادية قياسية تكون مصممة خصيصا لتحديد سيناريوهات بالغة الشدة، التي غالبا ما تتسم بحدوث عدد كبير من المخاطر في نفس الوقت.

ومهما تكن درجة صقل النموذج التحليلي، وشدة الصدمات المدمجة في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، ودرجة الحرص في استراتيجية الإبلاغ، تظل هناك دائما مخاطر حدوث «اللا معقول»، مثلما يحذرنا المبدأ ٧. وينبغي للقائم باختبارات القدرة على تحمل الضغوط في جميع الأحوال أن يضع في اعتباره دائما مخاطر «البجعة السوداء» أي النتيجة التي يرجح بدرجة كبيرة ألا تحدث.

ونظرا لأن نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لا تحدث دائما على النحو المتنبأ به، فإنه ينبغي استخدامها مع أدوات أخرى يمكنها أيضا أن توفر معلومات بشأن التهديدات المحتملة للاستقرار المالي. وتتضمن هذه الأدوات التحليل النوعي والكمي للمخاطر التي تواجهها البنوك، ومؤشرات الإنذار المبكر، ونماذج استمرار القدرة على تحمل الدين، والحوار القائم على معلومات مع الجهات الرقابية والمشاركين في السوق. وينبغي أن تستند النتائج بشأن قدرة المؤسسة أو النظام على الصمود إلى جميع هذه المصادر وليس فقط على اختبارات القدرة على تحمل الضغوط.

وفي حين تستحق التحسينات التي أدخلت على تصميم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط الترحيب والتشجيع، فإن هذه الاختبارات ليست إلا أداة واحدة من بين أدوات كثيرة لتقييم المخاطر ومواطن الضعف الرئيسية في المؤسسات المالية أو النظم الكاملة. وتحاول هذه الاختبارات تحديد التطورات التي يمكن أن تقع في المستقبل. ومهما تكن جدية المحاولات التي يقوم بها منفذ هذه الاختبارات، فإنه تظل لها دائما هوامش خطأ. وتكون نتائجها بصورة شبه دائمة إما متفائلة أو متشائمة. وفي جميع الحالات، ستظل مخاطرة النموذج قائمة (عدم رصد النموذج للسمات الرئيسية للحقيقة الأساسية)، وسيظل هناك قصور في إتاحة البيانات، أو تهوين من شدة الصدمة.

وتماما كما يمثل اختبار الجهد في عيادة طبيب القلب أداة من بين أدوات كثيرة مستخدمة لتقييم صحة المريض، فإن اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تجرى للبنوك ليست إلا مدخلا واحدا مهما لمساعدة السلطات على تشخيص أزمة مالية محتملة والحيلولة دون وقوعها. ■

هيروكو أورا وليليانا شوماخر اقتصاديان أولان في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي.